IUGJEPS
Vol 29, No 2, 2021, pp 301 - 331

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (28-05-2020)، تاريخ قبول النشر (01-07-2020)

استفادة ابن حجر من المستخرجات في فتح الباري

(مستخرج الإسماعيلي أنموذجاً)

اسم الباحث الأول: سلمان كلش

اسم الباحث الثاني : أ.د. "محمد عيد" محمود الصاحب

اسم الجامعة والبلد: كلية الشريعة/ الجامعة الأردنية -عمان-الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: selmankeless@gmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.2/2021/11

الملخص:

الاستخراج فن مهم من فنون المحدثين، ومنهج علمي عندهم منذ فترة تصنيف الأحاديث، والكتب المستخرجات على كتاب البخاري أو كتاب مسلم لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في ألفاظ الأحاديث بعينها، لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير طريق الشيخين، فحصل بسبب ذلك بعض التفاوت في الألفاظ مثل زيادة ونقصان وغيره.

ويتناول هذا البحث استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في شرحه فتح الباري، من ناحية السند والمتن، حيث نقل من كلام الإسماعيلي في مستخرجه في أكثر من ألف وستمائة موضع، وهذا العدد يدل على أن المستخرجات تحتوي أشياء مفيدة التقطها ابن حجر، ومن هذه الفوائد: علو الإسناد، وتسمية المهمل في السند والمتن، وإزالة الشك في المتن، وتوضيح معنى الحديث بالزيادات، وغير ذلك، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ابن حجر نقب عن هذه الفوائد، واستفاد منها في شرحه.

كلمات مفتاحية: استفادة، مستخرجات، الإسماعيلي، ابن حجر، فتح الباري.

Ibn Hajar's Benefit from Al-Mustakhrajat in Fath al-Bari Mustakhraj Al-Isma'ili as an Example

Abstract:

Al-Istikhraj is one of the significant science of the Hadith Sciences, and it is a scientific method was known from the classification of Hadith, and The Writers of al-Mustakhrajat on the book of al-Bukhari and Muslim did not adhere with additional narrations on words of Hadiths on their Books, They narrated those Hadiths in their chain of narrators without in the chain of al-Bukhari and Muslim so there were some variations or contradicts either in the text or the chain on that words.

This research brings out the deductions of Ibn Hajar on his book Fath'ul-Bari on Al-Mustakhraj Al-Isma'ele while commentaring it in terms of the text and the chain. Ibn Hajer quoted from al-Ismaeli from his Al-Mustakhraj in more than a thousand six hundred citations on the Fath'ul-Bari by reason of useful and beneficial things, that's why this study turns out the deductions of Ibn Hajer on it such as the chain of elevated (âli), appellating the neglected names (el-muhmil) either in the text or the chain, and disposing of suspicions in the texts, or explaining the Hadith with additional datas etc. Thus concluded this research that Ibn Hajar used such all these deductions on his book.

Keywords: Deduction, Al-Mustakhrajat, Al-Isma'ele, Ibn Hajar, Fath'ul-Bari

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وكتاب الجامع الصحيح للبخاري أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، ولأجل ذلك عُني العلماء الكرام بهذا الكتاب عنايةً كبيرة، وقاموا على خدمته بصور عدة مثل عمل المستخرجات عليه، وعمل المختصرات، ووضع الشروح الكثيرة. وتعد المستخرجات من أهمّ المؤلفات التي خدمت الجامع الصحيح، ومنها مستخرج الإسماعيلي الذي يعدُّ أهم وأشهر هذه المستخرجات، من جهة الصنعة الحديثية والترتيب، ولهذا استفاد ابن حجر منه استفادة كبيرة، ووظف ما اشتمل عليه من فوائد في فتح الباري، وخدم من خلاله الأسانيد والمتون، وقد جاءت دراستي هذه للكشف عن حجم هذه الاستفادة التي استفادها ابن حجر في شرحه.

مشكلة البحث:

تناولت هذه الدراسة مسألة استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي، والكشف عن جوانب هذه الاستفادة في السند والمتن، وسوف تجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

1- هل استفاد ابن حجر من المستخرجات في كتابه فتح الباري؟
2- من هو الإمام الإسماعيلي، وما هو كتابه المستخرج على صحيح البخاري؟
3- ما مدى استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في جانب السند؟
4- ما مدى استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي من ناحية المتن؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول عِلْماً من علوم الحديث وهو الاستخراج الذي برع فيه المحدثون، والذي تمثّل بتخريج أحاديث كتب أخرى بطرق جديدة، مما أضاف إضافات علمية قيمة، وأبرز فوائد جمة في مجال الرواية وفي قضايا الأسانيد والمتون.

وتظهر كذلك في كون التطبيق جاء على صحيح البخاري الذي يعدّ مرجعًا أصيلاً، وكنزاً عظيماً في رواية الحديث، وفي الاستنباطات الفقهية في تراجم الأبواب، وهذا بالإضافة إلى ما التقطه ابن حجر من درر علمية، وكنوز معرفية في شرحه لصحيح البخاري.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1- التعريف بالإسماعيلي وبمستخرجه على صحيح البخاري.
2- الكشف عن استفادة ابن حجر من المستخرجات في كتابه فتح الباري.
3- بيان مدى استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في جانب السند وفي جانب المتن.
4- الكشف عن الجوانب العلمية التي استفادها ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي.

حدود البحث:

ينحصر بحثي في الكشف عما استفاده ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في جانبي السند والمتن، بالتمثيل بمثال أو مثالين؛ وذلك لكون المواضع التي استفادها زادت عن ألف وستمائة موضع.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستقراء لم يقف الباحث على دراسة علمية لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، ولكن وجد دراسات، ورسائل، وأبحاث، نسجت على هذا المنوال ومنها حسب الترتيب الزمني:

1- د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المستخرجات، نشأتها وتطورها، مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها (السعودية)، مج 12، ع 1، 1999م.

وفي هذا البحث تكلم المؤلف عن نشأة المستخرجات، وعن تطورها بشكل عام، وتعرض في بحثه لتعريف المستخرج، وبيان المستخرجات على كتب السنة.

2- محمد بن زين العابدين رستم، المستخرج على صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ت 371 هـ: دراسة وتحليل، بحث علمي، مجلة جامعة الإمام، العدد 36، شوال 1422هـ.

وهذه الدراسة ركزت على التعريف بالحافظ الإسماعيلي وكتابه المستخرج، وذكر فوائده بشكل عام.

3- نايف بن ناصر المنصور، فوائد المستخرجات من خلال مسند أبي عوانة، رسالة ماجستير، في جامعة المدينة العالمية في ماليزيا، 2014 م.

تكلم الباحث في هذه الدراسة عن فوائد المستخرجات بشكل عام، ثم حصر دراسته في مستخرج أبي عوانة.

وتختلف دراستي عن هذه الدراسات من جهة التطرق في كونها تركز على موضوع خاص هو استفادة ابن حجر في كتابه فتح الباري من مستخرج الاسماعيلي.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المناهج الآتية:

1- المنهج الاستقرائي: استخدمت في بحثي منهج الاستقراء الناقص وقد استخرجت به المادة العلمية المطلوبة من فتح الباري من خلال الكشف عن الفائدة التي استفادها ابن حجر عند شرحه لأحاديث الصحيح.

2- المنهج التحليلي: ويقوم هذا المنهج على تحليل المادة العلمية للكشف عن المسائل العلمية التي استفادها ابن حجر من كتاب الإسماعيلي.

3- المنهج الاستنتاجي: وهذا المنهج استخدمته في استخراج الفوائد التي استفادها ابن حجر من مستخرج الاسماعيلي في كتابه فتح الباري.

خطة البحث:

قسمت بحثي بعد المقدمة إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد: ويشمل التعريف بالإسماعيلي وبمستخرجه.

المبحث الأول: تعريف المستخرجات وبيان استفادة ابن حجر منها.

المطلب الأول: تعريف المستخرج.

المطلب الثاني: المستخرجات التي استفاد منها ابن حجر.

المبحث الثاني: استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في قضايا الإسناد.

المبحث الثالث: استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في قضايا المتن.

الخاتمة: وتشتمل على نتائج البحث.

التمهيد

التعريف بالإسماعيلي وبمستخرجه

أولا: التعريف بالإسماعيلي

الإسماعيلي: هو الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الشافعي، ينسب إلى جده إسماعيل بن عباس.

وُلد الإسماعيلي في سنة 277هـ بجرجان، ونشأ في ظل الرعاية الأبوية، والعناية العلمية، حيث تدرج به والده من الكتَّاب إلى حلقات الحديث والفقه[1]، وقد ذكر الإسماعيلي أن أباه ذهب به إلى مجلس الحسين بن حفص الجرجاني وهو صغير، وضبط فيما كتب من الإملاء[2] وجاء في قوله: "كتبتُ في صغري الإملاء بخطي في سنة ثلاث وثمانين ومائتين، ولي يومئذ ست سنين»[3].

أكثر الإسماعيلي من الأخذ عن الشيوخ حتى بلغ عدد شيوخه 407 شيخًا[4]، وروى الحديث عن: إبراهيم الحلواني، وحمزة الكاتب، ويوسف القاضي[5] مصنف السنن، ومحمد المروزي، وجعفر الفريابي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم ابن شريك، وجعفر بن محمد بن الليث البصري، وعمران السختياني، والحسن بن سفيان، وأبي يعلى الموصلي، وابن خزيمة، والسراج، والبغوي، وطبقتهم بخراسان والحجاز والعراق.

حدث عنه: الحاكم، وأبو بكر البرقاني، وحمزة السهمي، وأبو حازم العبدوي، والحسين بن محمد الباشاني، وأبو سعيد النقاش، وأبو الحسن محمد بن علي الطبري، والحافظ أبو بكر محمد بن إدريس الجرجرائي، وعبد الصمد بن منير العدل، وأبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الفارسي سبطه، وخلق سواهم.

رحلاته:

رحل في طلب العلم سنة تسع وثمانين ومائتين إلى مدن عدة[6]، وأول رحلة له في طلب الحديث كانت إلى الحسن ابن سفيان. قال الإسماعيلي: "فقدمت عليه (أي الحسن بن سفيان) وسألته أن أقرأ عليه المسند فأذن لي، فقرأت عليه جميع المسند وغيره من الكتب، فكان ذلك أول رحلتي في طلب الحديث، ورجعت إلى وطني ثم خرجت إلى بغداد في سنة ست وتسعين ومائتين وصحبني بعض أقربائي"[7].

طاف مراكز العلم في العالم الإسلامي: كمكة، والمدينة، وبغداد، والريّ، ونيسابور، وهمذان، والأنبار، والموصل، وواسط، والبصرة، والكوفة[8].

---

(1) السهمي، تاريخ جرجان، (ص69).

(2) المصدر السابق، (ص190).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج295/14).

(4) الإسماعيلي، معجم الشيوخ، (ج229/1).

(5) هو الإمام الحافظ الفقيه الكبير الثقة القاضي أبو محمد، يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي مولاهم، البصري الأصل، البغدادي (ت97 هـ)، وهو جمع السنن وحدث فيها عن مسدد بن مسرهد وعبد الأعلى بن حماد النرسي وعمرو بن مرزوق وسليمان بن حرب وهدية بنت خالد وغيرهم وخرج حديثه جماعة من المتأخرين في الصحيح. ومن تأليفه: كتاب " العلم"، و"الزكاة"، و"الصيام". انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج85/1)؛ ابن نقطة، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص490).

(6) السهمي، تاريخ جرجان، (ص69).

(7) السهمي، تاريخ جرجان، (ص87).

(8) انظر: السمعاني، الأنساب، (ج152/1)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج293/12)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (ج80/2).

ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه العلماء وعرفه الفضلاء، قال الحاكم: " الإمام ابو بكر الإسماعيلي واحد عصره وشيخ الفقهاء والمحدثين وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء بلا خلاف بين عقلاء الفريقين من أهل العلم فيه"[1].

وقال الخليلي: "كبير المحل في العلم، كان يعرف هذا الشأن، وله تصانيف كثيرة فيه، ومن الفقه كبير، سمع محمد ابن عثمان بن أبي شيبة ..."[2].

وقال السمعاني: "هو إمام أهل جرجان، والمرجوع إليه في الحديث والفقه"[3].

وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، كبير الشافعية بناحيته، وجمع مع إمامته في علم الحديث والفقه، رفعة الأسانيد والتفرد ببلاد العجم"[4].

وقال ابن عساكر: "قال لنا الشيخ الحافظ أبو نصر هبة الله: أبو بكر الإسماعيلي شيخ كبير جليل ثقة من الفقهاء والمحدثين في عصره، يرجع إلى علم وافر ومعرفة بالحديث صادقة، ومروءة ظاهرة. وكانت إليه الرحلة في زمانه"[5].

توفي في غرة رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة عن أربع وتسعين سنة[6]، رحمه الله تعالى وأسكنه الفردوس الأعلى.

مؤلفاته

صنف الإسماعيلي تصانيف كثيرة في الفقه والحديث وعلومه، وهناك من صنف في سؤالات تلاميذه له، ومن هذه المصنفات غير المستحرج:

1- معجم الشيوخ[7].

2- المدخل: ويعد مقدمة للمستخرج[8].

3- المسند الكبير: ذكره الذهبي وتاج الدين السبكي أنه مائة مجلد[9].

4- سؤالات السهمي للإسماعيلي[10].

5- سؤالات البرقاني للإسماعيلي[11].

6- معجم الصحابة: ذكره ابن حجر في الإصابة[12].

---

(1) انظر: السمعاني، الأنساب، (ج240/1)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج293/16).

(2) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (ج793/2).

(3) السمعاني، الأنساب، (ج249/1)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (ج7/3).

(4) الذهبي، تذكرة الحفاظ، (ج106/3).

(5) ابن عساكر، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، (ج194/1).

(6) المصدر السابق، (ص196).

(7) الكتاني، الرسالة المستطرفة، (ص136).

(8) رستم، محمد بن زين العابدين، المستخرج على صحيح البخاري للإسماعيلي، (ص178).

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج293/16)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (ج80/2).

(10) انظر: منصور، زياد محمد، مقدمة تحقيق "المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي"، (ج184/1). {وهذه السؤالات طبعت مع غيرها من السؤالات في كتاب عنوانه "سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل"، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، 1303هـ/1983م.

(11) انظر: منصور، زياد محمد، مقدمة تحقيق "المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي"، (ج184/1).

(12) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (ج661/1).

7- كتاب حديث الزهري: ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة[1].

8- كتاب حديث مالك: ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة[2].

ثانيًا: التعريف بمستخرج الإسماعيلي:

كتاب الإسماعيلي أحد المستخرجات المصنفة على صحيح البخاري، وقد أُطْلِق عليه اسم "مستخرج الإسماعيلي"[3]، واسم "المستخرج على صحيح البخاري"[4]، واسم "الجامع المخرج على الصحيح"[5].

وهذا المستخرج من أشهر المستخرجات على صحيح البخاري، ويظهر ذلك في كثرة اعتماد العلماء عليه، ومنهم ابن حجر العسقلاني الذي اعتمد عليه في مواضع كثيرة فاقت غيره من المستخرجات كما سيأتي ذلك في المبحث الأول.

وقد ضم مستخرج الإسماعيلي بين دفتيه الأحاديث التي رواها البخاري ولكن بأسانيد أخرى اجتمع فيها مع البخاري في شيخه أو من فوقه من الرواة، وبهذا يكون قد تحقق فيه شرط المستخرجات، الذي يقوم على رواية الأحاديث من طرق جديدة، يلتقي فيها مع صاحب الكتاب في شيخه أو شيخ شيخه أو من فوقه.

قال الذهبي: "من جلالة الإسماعيلي أن عرف قدر صحيح البخاري وتقيد به"[6].

وذكر الخليلي أنه صنف على كتاب مسلم، والبخاري[7]، ولكن السخاوي رد عليه وبين أنه استخرج على البخاري فقط[8]. ومستخرج الإسماعيلي مفقود، ليس بموجود.

المبحث الأول

تعريف المستخرجات وبيان استفادة ابن حجر منها

المطلب الأول

تعريف المستخرجات

أولًا: تعريف التخريج لغةً واصطلاحاً.

التخريج لغةً: كلمة تخريج مصدر من فعل (خرّج) الرباعي على وزن (تفعيل) المتعدي، وأصله في اللغة يعود إلى مادة الفعل الثلاثي (خَرَجَ) اللازم، والخروج هو نقيض الدخول[9]، وفعل أخرج أقوى وأبلغ في الدلالة من الفعل الثلاثي اللازم[10]. ويدور المعنى على الإبراز والإظهار[11].

---

(1) الكتاني، الرسالة المستطرفة، (ص111).

(2) المصدر السابق، (ص111).

(3) المصدر السابق، (ص26).

(4) ابن رجب، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ج71/5)؛ وابن رسلان، شرح سنن أبي داود، (ج336/14).

(5) السمعاني، الأنساب، (ج242/1).

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج294/16).

(7) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (ج793/2).

(8) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (ج39/1).

(9) ابن منظور، لسان العرب، (ج1125/2)؛ والفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، باب الخاء، (ج158/4)؛ وابن سِيْده، المحكم، (ج3/5).

(10) انظر: العكايلة، سلطان، وآخرين، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، (ص27).

(11) انظر: مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (ج223/1).

ويراد بالإبراز والإظهار: معرفة موضع الخروج الذي هو خلاف الدخول. يقال: خرّجه في العلم والأدب[1]: أي درّبه وعلّمه بمعنى أبرزه وأظهره في العلم والأدب[2].

والتخرج يأتي على معان عدة في اللغة غير الإبراز والإظهار، وهو الاستنباط، والتدريب، والتوجيه، والنفاذ، والانفصال[3].

التخريج اصطلاحاً: التخريج في اصطلاح المحدثين يطلق على عدة معان، المشهور منها ما سبق في التعريف اللغوي "الابراز والاظهار": بمعنى رواية المحدث الأحاديثَ في كتابه بأسانيده، فيقال مثلاً: هذا حديث أخرجه البخاري، بمعنى أبرزه وأظهره للناس بذكر سنده ومتنه كاملاً[4].

ويأتي بمعنى رواية الحديث، فيقال عند الحديث "تخريج الحافظ فلان" أي روايته له[5].

ويأتي أيضًا بمعنى عَزْوُ الحديث إلى مصادره الأصلية؛ مع ذكر أحوال إسناده ودرجته[6].

وقد مزج السخاوي بين التعريفين السابقين فقال: "والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب .."[7].

ويأتي التخريج بمعنى: "انتقاء الغرائب أو الصحاح أو كليهما من كتاب معين مع بيان من رواه من المتقدمين كأصحاب الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، ويتضح ذلك من عنوان كتاب (الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهراني تخريج الخطيب)"[8].

أما كتب المعاصرين فتعريفه متوافر بأسلوب موجز، ومتقارب بينهم، فهو عند بكر بن عبد الله: "معرفة حال الراوي والمروي، ومَخرَجِه، وحكمه صحةً وضعفاً بمجموع طرقه وألفاظه" [9].

وعرفه محمد بكار وأحمد ناجي بالقول: "الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية من كتب السنة، وإبرازه للناس، مع بيان درجته عند الحاجة"[10].

ثانيًا: تعريف الاستخراج لغةً واصطلاحاً.

تعريف الاستخراج لغةً: الاستخراج مصدر من الفعل (اِسْتَخْرَجَ) المزيد، وهو مزيد من الفعل الثلاثي (خَرَجَ)، كما سبق ذكره في تعريف التخريج؛ وأشهر معنى للاستخراج في اللغة هو الاستنباط [11].

وجاء في المعجم الوسيط: استخرجه: طلب إِلَيْهِ أَن يخرج، وَاستخرج الشَّيْء: استنبطه، وَيُقَال: استخرج الشَّيْء من الْمَعْدن خلّصه من ترابه، واسْتخرجت الأَرْض أصلحت للزِّرَاعَة والغراسة [1].

---

(1) الجوهري، الصحاح، (ج309/1).

(2) الخيرآبادي، محمد أبو الليث القاسي، تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، (ص15)، الناشر اتحاد بكديو ديوبيند، 2004م.

(3) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مادة "خرج"، (ص224)، وابن منظور، لسان العرب، (ج249/2).

(4) الحميد، سعد بن عبد الله، طرق تخريج الحديث، (ص6).

(5) المليباري، حمزة، والعكايلة، سلطان، كيف ندرس علم التخريج، (ص15).

(6) انظر: العكايلة، سلطان، وآخرين، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، (ص43).

(7) السخاوي، فتح المغيث، (ج318/3).

(8) المليباري، حمزة، والعكايلة، سلطان، كيف ندرس علم التخريج، (ص16).

(9) المصدر السابق، (ص51).

(10) بكار، محمد، وناجي، أحمد، علم تخريج الأحاديث أصوله –طرائقه– مناهجه، (ص23).

(11) ابن منظور، لسان العرب، (ج249،250/2) مادة (خرج)

تعريف الاستخراج اصطلاحاً:

عرف السخاوي الِاسْتِخْرَاج بقوله: "أن يَعمَد حافظ إلى صحيح البخاري مثلًا، فيورد أحاديثه حديثًا حديثًا بِأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة"[2].

وبين أنه لا يسوغ للمخرِّج العدول عن الطّريق الّتي يقرب اجتماعه مع مصنّف الأصل فيها إلى الطّريق الْبعيدة، إلا لغرض من علوٍ، أو زيادة حكم مهم، أو نحو ذلك[3].

والمستَخْرَجُ: موضوعه كما قال العراقي: "أنْ يأتي المصنّف إلى كتاب البخاري، أو مسلم فيخَرِّج أحاديثَه بأسانيدَ لنفسه من غير طريق البخاري، أو مسلمٍ، فيجتمعُ إسنادُ المصنف مع إسنادِ البخاري، أو مسلمٍ في شيخه، أو مَن فوقه"[4].

المطلب الثاني

المستخرجات التي استفاد منها ابن حجر

استفاد ابن حجر من مصادر كثيرة ومتنوعة في كتابه فتح الباري، ومن هذه المصادر المستخرجات التي صنفها العلماء على الصحيحين، والفائدة التي استفادها ابن حجر من المستخرجات متنوعة، يجدها الباحث في مواضع متعدّدة من كتابه، ويلحظ أهميتها في شرحه، ويلمح فوائدها المختلفة في جانب السند والمتن، وفي جانب اللغة والفقه.

والمتتبع لموضوع المستخرجات يجد الكثير من شراح البخاري قد استفاد منها في شروحهم مثل بدر الدين العيني والكرماني وغيرهم.

والمستخرجات التي استفاد منها الشراح هي: مستخرج الإسماعيلي، ومستخرج أبي نعيم[5]، ومستخرج أبي عوانة[6]، ومستخرج قاسم بن أصبغ[1]، ومستخرج الجوزقي[2]، ومستخرج البرقاني[3]، ومستخرج ابن منده[4]، ومستخرج البجيري[5].

---

(1) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط (ج1/ 224)؛ والفيومي، المصباح المنير، (ج166/1)، والزبيدي، تاج العروس، (ج30/2،28) مادة (خرج)؛ وابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج5/ 3).

(2) السخاوي، فتح المغيث، (ج57/1).

(3) المصدر السابق بتصرف.

(4) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، (ج121/1).

(5) الحافظ أبو نعيم هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني الصوفي الأحول، ولد في سنة 336هـ، وتوفي في سنة 430هـ في اصفهان. وكان أبوه من علماء المحدثين والرحالين. وقد ذكر الذهبي والسيوطي، والكتاني، أنّ كتاب المستخرج على البخاري والمستخرج على مسلم من مصنفاته. للمزيد انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، (ج195/3)؛ وسير أعلام النبلاء، (ج456/17)؛ والسيوطي، طبقات الحفاظ، (ج423/1)؛ والكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، (ص29).

ومستخرجه على صحيح مسلم طُبِعَ باسم "المسند المستخرج على صحيح مسلم"، بتحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، في دار الكتب العلمية ببيروت. ومستخرجه على صحيح البخاري أيضاً طُبع باسم "المستخرج على صحيح البخاري (قطعة منه)، بتحقيق د. رضا بوشامة وآخرين، في دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019 م.

(6) أبو عوانة هو الحافظ الكبير يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الأصل، الإسفراييني، ولد بعد سنة 230هـ، وتوفي في سنة 316هـ. وسماه كثير من العلماء مستخرجه "المسند الصحيح المخرج على كتاب مسلم". للمزيد انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج417/14)؛ وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (ج393/6؛ وابن عساكير، طبقات الشافعية الكبرى، (ج487/3).

وقد طبع مستخرج أبي عوانة باسم "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة" بتحقيق فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، بالمدينة، عدد المجلدات 21، 1435هـ/2014م.

وأما المستخرجات التي استفاد منها ابن حجر في فتح الباري، وعدد المواضع التي استفاد منها؛ فبيانها في الجدول الآتي:(6)

	اسم المستخرج	عدد المواضع التي وقعت الاستفادة منها
1-	مستخرج أبي بكر الإسماعيلي	1842 موضع
2-	مستخرج أبي نعيم الأصبهاني	954 موضع
3-	مستخرج أبي عوانة	584 موضع
4-	مستخرج ابن مردويه من تفسيره	308 موضع
5-	مستخرج ابن منده	223 موضع
6-	مستخرج الجوزقي	79 موضع
7-	مستخرج البرقاني	60 موضع
8-	مستخرج قاسم بن أصبغ	19 موضع
9-	مستخرج البجيري	3 مواضع

المبحث الثاني

استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في قضايا الإسناد

(1) قاسم بن أَصْبَغ هو الحافظ محدث الأندلس أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء القرطبي البياني، مولى بني أمية، ولد في سنة 244 في قرطبة، وتوفي في سنة 340 هـ بمكة.

وقد صنف مستخرجاً على صحيح مسلم، ومستخرجاً على صحيح ابن خزيمة، ومستخرجاً على سنن أبي داود. وذكر الذهبي والكتاني أنه صنف "مستخرجه على صحيح مسلم على هيئة صحيح مسلم". للمزيد انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج472/15)؛ والكتاني، الرسالة المستطرفة، (ص27).

(2) الجَوْزَقِيُّ هو الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني النيسابوري الخراساني، وُلد في جَوْزَق قرية من قرى نيسابور، وتوفي في سنة 388 هـ. وذكر الذهبي وابن حجر أنه صنف المستخرج على صحيح مسلم، وقال ابن حجر: "يسمى هذا الكتاب بـ"المتفق" وبـ"الجمع بين الصحيحين". للمزيد انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، (ج146/3)؛ وابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، (ج465/5).

(3) البَرْقَانِيُّ هو الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي، ولد في سنة 336هـ، وتوفي في سنة 425هـ في بغداد.

وذكر السيوطي، والكتاني أنه خرج على الصحيحين. للمزيد انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج374/4)؛ والسيوطي، طبقات الحفاظ، (ج418/1)؛ والكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، (ص30).

(4) ابن مَنْدَه هو أبو عبد الله مُحمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي الأصبهاني، صاحب التصانيف، إمام حافظ، ولد سنة 310 هـ وتوفي سنة 395 هـ. للمزيد انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج350/18).

(5) البُجَيْرِيُّ هو الإمام الحافظ الثبت أبو حفص عمر بن محمد بن بُجَير البخاري الهمداني السمرقندي، ولد سنة 223 هـ، وتوفي 311 هـ. صنف كتاب الجامع المسند المستخرج على صحيح البخاري، وقد تم تحقيق قسم منه: 1. تحقيق (كتاب التفسير: سورتا الفاتحة والبقرة) في سنة 1998 م، و(كتاب فضائل القرآن) في سنة 2009 م، قدمها محمد بن بكر بن إبراهيم آل عابد. وتم تحقيق قسم منه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رسالة علمية 2. تحقيق (كتاب التفسير: من أول سورة آل عمران إلى آخر كتاب التفسير) قدمها حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، سنة 1432 هـ.

(6) ما عرضته في بحثي من استفادة ابن حجر من المستخرجات، وقفت عليه من خلال تتبع هذه الفوائد باستخدام الموسوعة الشاملة.

اعتنى جمع من أهل العلم بصحيح البخاري، فبحثوا في أسانيده وطريقة البخاري في سوق الأحاديث، وجاء أصحاب المستخرجات فخرجوا أحاديثه بأسانيد لأنفسهم، فاجتمعوا معه في شيخه، أو من فوقه، واشتهر من المستخرجات التي وُضعت على صحيح البخاري مستخرج الإمام أبي بكر الإسماعيلي، وكان ابن حجر قد اطلع على هذا المستخرج واستنسخه، واستفاد منه في شرحه، وقد تمثلت استفادته في جانب السند بالآتي:

1-وصل المعلقات:

الحديث المعلق هو ما حذف من أول سنده راو فأكثر على التوالي، ولو إلى آخر السند[1]، وقد أورد البخاري كثيراً من هذه الأحاديث في صحيحه حتى شغل العلماء بها من بعده، حيث كانت بحاجة إلى وصل لمعرفة درجتها من حيث القبول والرد، وقد خدم الإسماعيلي بعض هذه الأحاديث فرواها موصولة في مستخرجه، ونقل ابن حجر عنه ما وصله من أحاديث معلقة، ومن أمثلة ما وصله الآتي:

أ-روى البخاري قال: وقال اللّيث، حدثني عبد الرّحمن بن خالِد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد اللّه: عن عبد اللّه بن عمر، قال: بِعت من أَمير المؤمنين عثمان... الحديث[2].

وقد بين ابن حجر أن هذه الرواية المعلقة وصلها الإسماعيلي من طريق ابن زَنْجَوَيْه، والرَّمَادِي، وغيرهما، عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به، وأن الإسماعيلي أخرجها من طريق أيوب، عن سويد، عن يونس، عن الزهري[3]. وهكذا وصلها الإسماعيلي من طريقين؛ عن أبي صالح وعن يونس.

ب-وقال البخاري: وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية ابن قيس الكِلاَبِيُّ، حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذبني: سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " ليكونن من أمتي أقوام، ... الحديث[4].

وقد ذكر ابن حجر أن حديث هشام بن عمار هذا جاء موصولاً في مستخرج الإسماعيلي؛ حيث قال: "حدثنا الحسن ابن سفيان، حدثنا هشام بن عمار"[5].

2- تمييز المهمل من الأسماء:

الراوي المهمل[6] هو الذي ذُكر باسمه ولم يتميز عن غيره لعدم ذكر نسبه، ويأتي في أسانيد الأحاديث بصورة كبيرة، ومنها أحاديث البخاري، ومعلوم أن الراوي المهمل قد يتميز برواية أخرى، ولهذا كان مستخرج الإسماعيلي من مصادر تمييز المهمل من الرواة، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- روى البخاري قال: حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا سفيان، عن هشام، عن عُروة: عن عائشة قالت: جاء أعرابيّ إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: "... الحديث"[1].

---

(1) انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ت نور الدين عتر ص24، وابن العيني، شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، (ج308/1)؛ وعلي القاري، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، (ج200/1). والسمين، حاشية لقط الدرر، (ص62).

(2) البخاري، الجامع الصحيح، البيوع، باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري أو اشترى عبدا فأعتقه، 5/3: رقم الحديث 2116.

(3) ابن حجر، فتح الباري، (ج336/4).

(4) البخاري، الجامع الصحيح، الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، 106/7: رقم الحديث 5590.

(5) ابن حجر، فتح الباري، (ج53/10).

(6) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (ج600/1). قال السيوطي: "المهمل هو أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط، أو الكنية، ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه، أو نسبة تمييزه."

فهشام اسم مهمل، وقد جاء مميزا عند الإسماعيلي. قال ابن حجر: "قوله عن هشام، هو ابن عُرْوة، ووقع في رواية الإسماعيلي عن هشام بن عروة عن أبيه"[2].

ب – روى البخاري قال: حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، عن الحسين، عن ابن بريدة، حدثني عبد الله المزني، عن النَبي صلّى الله عليه وسلم، قال: (صَلُّوا قَبْلَ صَلاَةِ المَغْرِبِ)، قال في الثالثة: (لِمَنْ شَاءَ)، كراهية أن يتّخذها النّاس سُنَّةً[3].

في سند هذا الحديث رواة مهملون؛ منهم حسين الذي بين ابن حجر أنه ابن ذكوان المعلم، ثم قال: " وَوَقع مَنْسُوبًا فِي رِوَايَة الْإِسْمَاعِيلِيّ"[4].

3- تسمية الراوي المكنى:

بعض الأسانيد يُذْكر فيها الراوي بالكنية وليس بالاسم، ويتم معرفة اسمه أحيانًا من خلال رواية أخرى للحديث، وهذا ما نجده في مستخرج الإسماعيلي، حيث يُذكر الراوي في سند الإمام البخاري بالكنية، ويُذكر في رواية الإسماعيلي بالاسم، ومن الأمثلة على ذلك:

ما رواه البخاري قال: حدثنا محمد بن سَلَّام، قال: أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن مُطَرِّفُ، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب: هل عندكم كتاب؟ قال: " لا، إلا كتاب الله، ... الخ"[5].

وكما هو واضح في الرواية وجود راو ذُكر بالكنية هو أبو جحيفة، وهذا الراوي ذُكر في مستخرج الإسماعيلي باسمه. قال ابن حجر: "قوله عن أبي جحيفة هو وَهْب السُّوَائِي وقد صرح بذلك الإسماعيلي في روايته"[6].

4- قرن راو آخر مع راوي الصحيح:

من فوائد المستخرجات ومنها مستخرج الإسماعيلي بيان طريق آخر للحديث من خلال قرن راو آخر بأحد رواته، ومن الأمثلة على ذلك:

ما رواه البخاري قال: حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة عن أبي سعيد الخدري قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اختناث الأسقية، يعني أن تُكسر أفواهها فيُشرب منها"[7].

فهذا الحديث رواه البخاري من طريق آدم عن ابن أبي ذئب، وذكر ابن حجر أن الإسماعيلي أخرجه من طريق ابن وهب عن يونس وابن أبي ذئب معاً[8]، فقرن الإسماعيلي مع ابن أبي ذئب راويًا آخر اسمه يونس بن يزيد الأيلِي، وهذا يعني متابعة يونس لابن أبي ذئب في روايته عن الزهري.

5- إسقاط راو ورد في سند البخاري:

قد يكون في إسناد المستخرج نقص راوٍ عما ورد في سند البخاري؛ ومن أمثلة ذلك:

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، ج7/8: رقم الحديث 5998.

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج430/10).

(3) البخاري، الجامع الصحيح، الاعتصام بالكتاب والسنة، باب نهي النبي صلى الله عليه وسلم على التحريم إلا ما تعرق إباحته ...، ج112/9، رقم الحديث 7368.

(4) ابن حجر، فتح الباري، (ج338/13).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، العلم، باب كتابة العلم، ج33/1: رقم الحديث 111].

(6) ابن حجر، فتح الباري، (ج204/1).

(7) البخاري، الجامع الصحيح، الأشربة، باب اختناث الأسقية، ج2132/5: رقم الحديث 5302].

(8) ابن حجر، فتح الباري، (ج89/10).

ما رواه البخاري قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا ابن أبي ذئب، حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: «من لم يدع قول الزّور والعمل به، ... الحديث)[1].

فهذا الحديث رواه البخاري عن سعيد المقبري، عن أبيه، ورواه الإسماعيلي كما ذكر ابن حجر من طريق حماد بن خالد، عن ابن أبي ذئب بإسقاط "أبي سعيد المقبري"، وذهب إلى أن ابن أبي ذئب كان تارة لا يقول عن أبيه وفي أكثر الأحوال يقولها[2].

وإسقاط أبي سعيد كيسان المقبري من السند، يُظهر إمامة البخاري في هذا الشأن حيث إن ابن أبي ذئب ليس له رواية عن كيسان[3]، وإنما الصحيح في روايته عن ابنه سعيد[4].

ومما يؤكد كلام ابن حجر أن الحديث رواه عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة كل من: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، وابن المبارك في الزهد، والبزار، وابن الأعرابي في معجمه، والبيهقي في السنن الكبرى، والبغوي في شرح السنة[5].

ورواه عن ابن أبي ذئب بإسقاط أبي سعيد كيسان: النسائي في رواية له، وابن حبان[6].

ومن مجموع هذه الروايات، وجدت أن الذي يرويه عن ابن أبي ذئب بإثبات أبي سعيد في السند جماعة من تلاميذه؛ هم: آدم بن أبي إياس، وأحمد بن يونس، وحسين بن محمد المروذي، والربيع بن سليمان، وروح بن عبادة، وأبو عامر العقدي، وعبد الله بن المبارك، وعثمان بن عمر، وقُرَاد أبو نوح عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي، وموسى، ويزيد بن هارون.

ورواه عن ابن أبي ذئب بدون ذكر أبي سعيد: حماد بن خالد الخياط، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب. ويزيد ابن هارون الذي ذكره الدارقطني في علله – كما سيأتي–، وهذا يعني أن عبد الله بن المبارك ويزيد بن هارون رويا الحديث بالوجهين.

وهذا الحديث سئل عنه الدارقطني، فقال: "يَرْوِيهِ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَأَبُو نُبَاتَةَ يُونُسُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَلَمْ يَقُولَا: عَنْ أَبِيهِ"[7]. ولم يبين الدارقطني أي الروايتين هي الصواب، أو أيهما هي المعلة.

وبناء على ما تقدم فإن الحديث إذا حصل فيه أخطأ، فإن الرواية الصحيحة هي الرواية التي فيها ذكر أبي سعيد كيسان، وتكون الرواية الأخرى هي الرواية المعلة. ولكن احتمال أن يكون الحديث صحيحا بالوجهين قوي وقائم من وجوه:

1. من الثابت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري يروي عن أبي هريرة بواسطة أبيه ويروي عنه بدون واسطة، وروايته بالوجهين ثابتة في الكتب الستة.[8]

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب من لم يدع قول الزور، والعمل به في الصوم، ج26/3: رقم الحديث 1903].

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج116/4).

(3) المزي، تهذيب الكمال، (ج240/24)، و (ج630/25).

(4) المصدر السابق، (ج468/10)، و (ج630/25).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب من لم يدع قول الزور، والعمل به في الصوم، ج26/3: رقم الحديث 1903]؛ وأبو داود، ج307/2: رقم الحديث 2362]، والترمذي، ج78/3: رقم الحديث 707]، والنسائي، ج347/3: رقم الحديث 3233، 3234]، وابن ماجه، ج539/1: رقم الحديث 1689]، وأحمد، ج332/16: ح10562]، وابن المبارك في الزهد، ج461/1: رقم الحديث 1307]، والبزار، ج126/15: رقم الحديث 8428]، وابن الأعرابي في معجمه، ج235/1: رقم الحديث 427]، والبيهقي في السنن الكبرى، ج449/4: رقم الحديث 8311]، والبغوي في شرح السنة، ج272/6: رقم الحديث 3368].

(6) النسائي، ج347/3: رقم الحديث 3235]، وابن حبان، ج256/8: رقم الحديث 3480].

(7) الدارقطني، العلل، ج387/10: رقم الحديث 2073].

(8) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (ج4687/10).

2. رواية عبد الله بن المبارك ويزيد بن هارون للحديث بالوجهين يرجح أن ابن أبي ذئب رواه هكذا وهكذا.

3. قرن ابن المديني ابن أبي ذئب مع الليث بن سعد في أثبت أصحاب سعيد المقبري، فقال: "الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري"، والليث بن سعد هو أثبت تلاميذ سعيد المقبري؛ بدليل أن أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد ذهبا إلى أن الليث هو أصح الناس حديثا عن سعيد المقبري[1]. وجاء عن ابن معين أن ابن أبي ذئب أثبت من ابن عجلان في سعيد المقبري[2].

4. سكوت الدارقطني وعدم ترجيحه أو بيانه للرواية الصحيحة وتوقفه في ذلك يجعل المرء يميل إلى أنه يصحح الوجهين.

وخلاصة الأمر أن احتمال تصحيح رواية الحديث بالوجهين قوي وقائم، ومع ذلك أقول إنّ رواية البخاري هي الرواية التي اختارها أكثر المحدثين.

6- رفع الموقوفات:

الحديث الموقوف هو ما أضيف إلى الصحابي متصلاً كان سنده أو منقطعاً، وقد أخرج البخاري بعض الروايات في صحيحه موقوفةً غير مرفوعة، وهو يوردها معلقة لكي يخرجها من موضوع كتابه، وكان ابن حجر قد ذكر أن الإسماعيلي رفع بعضاً من موقوفات البخاري في مستخرجه، ومن أمثلة ذلك:

أ- قال البخاري: حدثنا إسحاق (يعني ابن شاهين بن الحارث الواسطي)، حدثنا خالد (يعني ابن عبد الله الواسطي)، عن خالد (يعني الحذاء)، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «من استمع، ومن تحلم، ومن صور» نحوه[3].

وقد بين ابن حجر[4] أن الإسماعيلي أخرج هذه الرواية من ثلاث طرق:

- من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله، فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، فرفعه، ولفظه "من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك، ومن تحلم كلف أن يعقد شعيرة يعذب بها وليس بفاعل، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل".

- ومن طريق وهيب بن خالد وعبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً أيضاً.

ب- وقال البخاري: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن الأعمش، والحسن بن عمرو، وفطر، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو: - قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ، ورفعه حسن وفطر- عن النبي ﷺ قال: (ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها)[5].

وقول سفيان الثوري: "لم يرفعه الأعمش إلى النبي صلى الله عليه وسلم"؛ يعني أن الأعمش رواه موقوفا على عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

وذكر ابن حجر أن الإسماعيلي أخرجه من عدة طرق؛ منها طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري عن الأعمش مرفوعاً، وبين أن له متابعة، هي رواية أبي قرة موسى بن طارق عن الثوري على رفع رواية الأعمش[6].

وبعد البحث عن رواية مرفوعة للحديث من طريق الأعمش، لم أعثر على أية رواية سوى ما ذكره ابن حجر من رواية الإسماعيلي من طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري، ومتابعة أبي قرة موسى بن طارق لمؤمل في روايته عن الثوري.

---

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (ج670/2).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج306/9).

(3) البخاري، الجامع الصحيح، التعبير، باب من كذب في حلمه، 42/9: رقم الحديث 7042].

(4) ابن حجر، فتح الباري، (ج429/12).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، الأدب، باب ليس الواصل بالمكافئ، 6/8، رقم الحديث 5991]؛ وفي الأدب المفرد، ج140/1: رقم الحديث 68].

(6) ابن حجر، فتح الباري، (ج423/10).

وبخصوص الروايات التي وقفت عليها من طريق الأعمش فقد وجدت فيها جميعا تصريح سفيان الثوري فيها بأن الأعمش لم يرفع الحديث[1].

وابن أبي حاتم سأل أباه عن الحديث فقال: "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَمرو الفُقَيْمِي وفِطْرٌ والأعمَش، كلُّهم عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عبد الله ابن عمرو. رَفَعَهُ فِطْرٌ والحَسَن، وَلَمْ يرفعْهُ الأعمَش، قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنَّ الوَاصِلَ مَنْ يُقْطَعُ فَيَصِلُهَا)؟ فأجاب أبو حاتم: "الأعمَشُ أحفظُهم، والحديثُ يَحتملُ أن يكونَ مرفوعً، وأنا أخشى ألا يكون سمع هذا الأعمَشُ مِنْ مُجَاهِدٍ، إنَّ الأعمَشَ قليلُ السَّمَاعِ مِنْ مُجَاهِدٍ، وعامَّةُ مَا يَرْوِي عَنْ مجاهدٍ مُدَلَّسٌ" [2].

ومن خلال النظر في تخريج البخاري للحديث، وذكره قول سفيان من أن الأعمش لم يرفعه، يظهر لي – والله أعلم– أن الراجح في رواية الأعمش الوقف، وأن رواية الرفع مرجوحة أو معلة، ودليلي في ذلك الآتي:

1. تصريح سفيان الثوري في الروايات التي أخرجتها من الكتب الأصلية أن الأعمش لم يرفع الحديث، وسفيان الثوري قوله هو الراجح في هذه المسألة. قال ابن معين: "أثبت الناس في الأعمش سفيان"[3]. وسئل ابن معين: أيما أكثر في الأعمش: أبو معاوية أو الثوري؟ فقال: "سفيان الثوري أعلم الناس بحديث الأعمش وغيره" [4].

2. رواية البخاري للحديث الذي فيه تأكيد الثوري، أن الأعمش لم يرفع الحديث وإنما وقفه.

3. ما ذكره العلماء من وجود إشكالية في سماع الأعمش عن مجاهد، وأن عامة ما يرويه مدلس، وقد تقدم قول أبي حاتم في هذا المعنى، وقال وكيع: "كنا نتتبع ما سمع الأعمش من مجاهد، فإذا هي سبعة أو ثمانية"[5]، قيل لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال لا يثبت منها إلا ما قال سمعت هي نحو من عشرة [6]، وعن ابن المديني قال: "لم يصح عندنا سماع الأعمش من مجاهد إلا نحوا من ستة أو سبعة"[7]، وقال يعقوب بن شيبة في مسنده: "ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة" [8]، وقال يحيى بن سعيد: "كتبت عن الأعمش أحاديث عن مجاهد كلها ملزقة لم يسمعها"[9]، وقال ابن معين: "الْأَعْمَش سمع من مُجَاهِد، وكل شَيْء يروي عَنهُ لم يسمع إِنَّمَا مُرْسلَة مدلسة"[10]

7- تمييز رواية المختلط:

الاختلاط حالة تطرأ على الإنسان لأسباب وعوارض تؤثر في عقله وحفظه، والمختلط، راوٍ تغير عقله وساء حفظه. ورواية المختلط ليست على حالٍ واحدٍ من القبول أو الرد. فتُقبل رواية المختلط إذا كان الراوي عنه ممن روى عنه قبل الاختلاط أما من أخذ عنه بعد الاختلاط ولم توافق روايته رواية الثقات فلا تقبل. أو أشكل أمره فلم يدرِ هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده فلا تقبل

(1) أنظر: أبا داود، السنن،كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، ج2/ 133: رقم الحديث 1697]، والطبراني، في "المعجم الكبير"، ج13-447/14: رقم الحديث 14302]، وأبو نعيم في "حلية الأولياء"، (ج3/301-302)، والبيهقي في "السنن الكبرى"، في الصدقات، ج27/7: رقم الحديث 13599]، وفي الآداب، باب في صلة الرحم ج1، ص9، رقم الحديث 8]

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث، (ج470/5).

(3) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، (ص316).

(4) المصدر السابق، (ص355).

(5) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (ج853/2).

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج425/2).

(7) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (ج853/2).

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج425/2).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج1/ 241).

(10) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص46).

روايته[1]، وروايات البخاري عن المختلط تحمل على ما يرويه الراوي قبل اختلاطه، وجاء تمييزها في مستخرج الإسماعيلي، ومثال ذلك كما يلي:

أ- قال البخاري: حدثنا إسحاق الواسطي، قال: حدثنا خالد، عن الجُريري، عن ابن بريدة، عن عبد الله بن مغفل المزني: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (بين كل أذانين صلاة، ثلاثا لمن شاء) [2].

قال ابن حجر: "والجُريري سعيد بن إياس، وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة ووقع مسمى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي، وهي إحدى فوائد المستخرجات، وهو معدود فيمن اختلط، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه، وخالد منهم لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن علية، وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضاً"[3].

8- بيان العلة:

اهتم العلماء قديماً وحديثاً بصحيح البخاري اهتماماً بالغاً، وعلى الرغم من ذلك فقد اختلف بعضهم في رواة الصحيح وذكروا آراءَهم فيهم، وكان الإسماعيلي ممن تعقب بعضاً منهم في مستخرجه، ولكن ابن حجر كان ينتقد بعض تعقباته ويرد عليها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- قال البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الملك بن صباح، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو بهذا الدعاء: (رب اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري كله، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي خطاياي، وعمدي وجهلي وهزلي، وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير).

وقال عبيد الله بن معاذ، وحدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه[4].

وأود أن أعلق على هذا الحديث بأمرين اثنين:

أولاً: ذهب ابن حجر إلى أن "ابن أبي موسى" جاء مبهمًا في رواية عبد الملك، وذكر أن الإسماعيلي أورده هكذا "عن الحسن بن سفيان والقاسم بن زكريا" كلاهما عن "محمد بن بشار" شيخ البخاري فيه[5].

ثانياً: قول البخاري: "قال عبيد الله بن معاذ إلخ" أخرجه الإسماعيلي بصريح التحديث فقال "حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبيد الله بن معاذ به"، وقد بين ابن حجر أنّ الإسماعيلي أشار إلى أن في السند علة أخرى، فقال: "سمعت بعض الحفاظ يقول إن أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من أبي بردة وإنما سمعه من سعيد بن أبي بردة عن أبيه". وأجاب ابن حجر بقوله: "هذا تعليل غير قادح، فإن شعبة كان لا يروي عن أحد من المدلسين إلا ما يتحقق أنه سمعه من شيخه"[6].

ب- قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أبي حازم عن سهل بن سعد قال: "(كنت أتسَحَّرُ في أهلي، ثم تكون سرعتي أن أُدرك السجود مع رسول الله صلى الله عليه وسلم)[7].

---

(1) انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص392).

(2) البخاري، الجامع الصحيح، الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة، ومن ينتظر الإقامة، 127/1: رقم الحديث 624].

(3) ابن حجر، فتح الباري، (ج107/2).

(4) البخاري، الجامع الصحيح، الدعوات، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت»، 84/8: رقم الحديث 6398].

(5) ابن حجر، فتح الباري، (ج197/11).

(6) المصدر السابق، (ج197/11).

(7) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب تأخير السحور، 29/3: رقم الحديث 1920].

وقد ذكر ابن حجر تعليقًا على قول البخاري (عن أبيه أبي حازم) أنّ الإسماعيلي أشار إلى أن عبد العزيز بن أبي حازم لم يسمعه من أبيه، فأخرج هذه الرواية بطريق مصعب الزبيري عن ابن أبي حازم[1] عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن أبي حازم عن سهل (يعني ابن سعد الساعدي)، ثم رواه من طريق أخرى عن عبد الله بن عامر عن أبي حازم. وقال ابن حجر إن عبد الله بن عامر هو الأسلمي فيه ضعف، وبذلك أشار الإسماعيلي إلى تعليل هذا الحديث[2].

وأجاب ابن حجر بأن مصعب بن عبد الله الزبيري لا يقاوم الحفاظ الذين رووه عن عبد العزيز عن أبيه بغير واسطة فزيادته شاذة، ويحتمل أن يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عامر فيه عن أبيه زيادة لم تكن فيما سمعه من أبيه فلذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة. وقد أخرجه البخاري في المواقيت من وجه آخر عن أبي حازم فبطل التعليل برواية عبد العزيز بن أبي حازم والله أعلم[3].

ج- روى البخاري قال: حدثنا محمد، وأحمد بن سعيد، قالا: حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر، فقد باء به أحدهما)، وقال عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن عبد الله بن يزيد: سمع أبا سلمة: سمع أبا هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[4].

قال ابن حجر في قوله (عن النبي صلى الله عليه وسلم): "يعني بهذا الحديث، وأخرج الإسماعيلي حديث الباب من رواية أبي حذيفة عن عكرمة بن عمار بهذا السند وقال الإسماعيلي إنه موقوف لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه انتهى[5].

وسُئِلَ الدارقطني عن حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النّبي ﷺ: (إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر ... إلخ)، فقال: يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه؛ فرواه النّضر بن محمّد، عن عكرمة بن عمّار، عن يحيى، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النّبي ﷺ، ووقفه أبو حذيفة، عن عكرمة، وغيره يرويه، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ولا يذكر بينهما أحدًا"، ثم قال: "الأشبه أن يكون النّضر بن محمّد حفظه، عن عكرمة"[6].

9- التصريح بسماع الراوي الذي روى بالعنعنة:

معلوم أن صيغة (عن) تحتمل السماع وعدمه، وقد اشترط العلماء لهذه الصيغة حتى تحمل على السماع شرطين[7]:

1. براءة الراوي من التدليس.
2. ثبوت اللقاء بحسب شرط البخاري أو ثبوت المعاصرة مع إمكانية اللقاء بحسب شرط مسلم.

إنّ الإمام البخاري يشترط شرط المعاصرة وشرط اللقاء، فيعطي العنعنة حكم الاتصال إذا ثبت اجتماع المعنعن بشيخه ولو مرة واحدة[8]. ومن اشتراط اللقاء في السند المعنعن هو التأكّد من أن الراوي لم يسمع الحديث بواسطة، بل سمع من شيخه مباشرة، وهذا شرط البخاري يؤكد مسألة هامة وهي: تعامل الإمام البخاري من التدليس.

(1) ورد في الفتح "عن أبي حازم"، والصواب "عن ابن أبي حازم".

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج137/4).

(3) المرجع السابق.

(4) البخاري، الجامع الصحيح، الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، 26/8: رقم الحديث 6103].

(5) ابن حجر، فتح الباري، (ج515/10).

(6) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 33/8، رقم الحديث 1394].

(7) انظر: الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (ج299/1).

(8) ابن حجر، هدي الساري، (ص13).

ولهذا تبقى الصيغة المصرحة بالسماع مقدمة على صيغة (عن) وتعدّ أقوى منها في جانب اتصال السند، وقد تبين أن الإسماعيلي أخرج أحاديث مصرح فيها بالسماع لرواة رووا هذه الأحاديث في الجامع الصحيح، ومن أمثلة هذه الأحاديث:

أ- روى البخاري قال: حدثنا يحيى بن بُكير، قال: حدثني الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سالم: أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا رأَيتموه فصوموا ...» الحديث[1].

وذكر ابن حجر في فتح الباري أن الإسماعيلي أخرج هذه الرواية وقال: (حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب) فبين تصريح الليث بالسماع عن عقيل[2].

ب- وروى البخاري قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (لا يتقدمن أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين... الحديث)[3].

وذكر ابن حجر أن الإسماعيلي قال في روايته: "حدثني أبو سلمة حدثني أبو هريرة"[4].

1- التصريح بالسماع عند ذكر عنعنة المدلسين:

تظهر أهمية تصريح الراوي بالسماع في حق الراوي المدلس الذي لا يُقبل حديثه حتى يصرح بالسماع، مثل هشيم بن بشير، وابن جريج، وابن إسحاق، حيث إن تصريح هؤلاء بالسماع يدفع احتمال الانقطاع في روايتهم، ومن هنا نجد فائدة المستخرجات في مثل هذه الحالة، وقد استفاد ابن حجر في شرحه من مستخرج الإسماعيلي الذي جاءت فيه بعض روايات المدلسين مصرحة بالسماع، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- روى البخاري قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، عن حميد الطّويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: (دَعَا النَّبِي ﷺ غُلاَمًا حَجَّامًا، فَحَجَمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ - أَوْ صَاعَيْنِ، أَوْ مُدٍّ أَوْ مُدَّيْنِ - وَكَلَّمَ فِيهِ، ...)[5].

وهذا الحديث فيه حميد الطويل مدلس من المرتبة الثالثة[6]، وقد علق ابن حجر على هذه الرواية فقال: "قَوْلُهُ عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ حُمَيْدٍ سَمِعْتُ أَنَسًا"[7].

ب- وفي حديث آخر قال: حدثنا عمرو بن عون، قال: حدثنا هشيم، عن حميد، عن أنس بن مالك، قال: قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، "وافقت ربّي في ثلاث: فقلت يا رسول الله، لو اتّخذنا من مقام إبراهيم مصلّى، ...)[8].

وهذا الحديث فيه هشيم[9] وحميد كلاهما مدلس من المرتبة الثالثة، وكلاهما روى الحديث بالعنعنة، وقد ذكر ابن حجر أن الإسماعيلي أخرجه من رواية يوسف القاضي عن أبي الرّبيع الزّهرانيّ عن هشيم أخبرنا حميد حدثنا أنس[1].

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله واسعا، 25/3: رقم الحديث 1900].

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج115/4).

(3) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين، 28/3: رقم الحديث 1914].

(4) ابن حجر، فتح الباري، (ج128/4).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الإجارة، باب من كلم موالي العبد أن يخففوا من خراجه، 93/3: رقم الحديث 2281].

(6) حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه، حتى قيل إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة، وقد وصفه بالتدليس النسائي وغيره، وتصريحه بالسماع عن أنس رضي الله عنه وقع في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. انظر: ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص 38).

(7) ابن حجر، فتح الباري، (ج459/4).

(8) البخاري، الجامع الصحيح، الصلاة، باب ما جاء في القبلة، 89/1: رقم الحديث 402].

(9) هشيم بن بشير الواسطي من أتباع التابعين مشهور بالتدليس مع ثقته، روى له الجماعة، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. انظر: ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص47).

ج– وروى البخاري قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، عن أنس بن مالك، عن النّبيِ ﷺ قال: (اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلاَ يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الكَلْبِ)[2].

وهذا الحديث فيه قتادة[3] مدلس من المرتبة الثالثة، وقد روى الحديث بالعنعنة عن شيخه أنس رضي الله عنه، وقد علق ابن حجر على هذه الرواية فقال: ""قوله عن أنس في رواية أبي داود الطَيالسي عند الترمذي وفي رواية معاذ عند الإسماعيلي كلاهما عن شعبة التّصريح بسماع قتادة له من أنس"[4].

قال ابن حجر: "وكل علة أُعِلَّ بها الحديث في أحد الصحيحين وجاءت رواية المستخرَج سالمة منها، فهي من فوائده، وذلك كثير جداً".[5] وتصريح المدلسين بالسماع في الأمثلة السابقة والتي جاءت روايتهم عن شيوخهم في صحيح البخاري بالعنعنة، دليل على أن البخاري لا يروي للمدلسين إلا ما ثبت عنده سماعهم من شيوخهم.

11–تكثير الطرق:

كثرة الطرق – إذا كانت سليمة–تقوّي الحديث، والمستخرجات قد تسوق للحديث طرقًا عديدة، ومستخرج الإسماعيلي واحدًا منها، وفيه ساق مصنفه طرقًا متعددة للحديث الواحد، وبعض هذه الطرق لم تقع في صحيح البخاري، وقد بين ابن حجر أثناء شرحه هذه الطرق التي جاءت في مستخرج الإسماعيلي، ومن الأمثلة على ذلك:

أ– روى البخاري قال: حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن مالك، قال: حدّثني سالم، قال: حدّثني عمير مولى أمّ الفضل: أن أمّ الفضل حدثته (ح) وحدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن أبي النّضْر مولَى عمر بن عبيد الله، عن عمير مولَى عبد الله بن العباس: عن أمّ الفضل بنت الحارث: (أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... الحديث)[6].

فهذا الحديث أخرجه البخاري بطريقين، طريق مسدد عن يحيى عن مالك، وطريق عبد الله بن يوسف عن مالك.

وذكر ابن حجر[7] أن الإسماعيلي روى الحديث من طريق ابن وهب بثلاثة طرق؛ أحدها عن مالك بإسناده[8]، والثاني عن عمرو بن الحارث[9]، عن سالم أبي النضر شيخ مالك به، والثالث عن عمرو عن بكير به.

ب– وروى البخاري قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى، عن هشام، قال: أخبرني أبي، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (التمسوا) – يعني ليلة القدر[1].

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، (ج505/1).

(2) البخاري، الجامع الصحيح، الأذان، باب لا يفرش ذراعيه في السجود، 164/1: رقم الحديث 822].

(3) قتادة بن دعامة السدوسي البصري صاحب أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه كان حافظ عصره وهو مشهور بالتدليس وصفه به النسائي وغيره، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. انظر: ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص 43).

(4) ابن حجر، فتح الباري، (ج302/2).

(5) السيوطي، تدريب الراوي، (ص123).

(6) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب صوم يوم عرفة، 42/3: رقم الحديث 1988].

(7) ابن حجر، فتح الباري، (ج238/4).

(8) رواه من هذا الطريق ابن خزيمة في صحيحه، وأبو عوانة في مستخرجه، كلاهما رواه من طريق ابن وهب، عن مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ ... الحديث. انظر: ابن خزيمة، الصحيح، كتاب المناسك، باب استحباب الفطر يوم عرقة، 259/4: رقم الحديث 2828]، وأبو عوانة، المستخرج، كتاب الصيام، باب بيان الترغيب قي صوم شعبان، 244/2: رقم الحديث 3014].

(9) رواه من هذا الطريق ابن خزيمة في صحيحه، وأبو عوانة في مستخرجه، كلاهما قال: حدثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ ثنا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ... انظر: ابن خزيمة، الصحيح، كتاب المناسك، باب استحباب الفطر يوم عرقة، 259/4: رقم الحديث 2828]؛ وأبو عوانة، المستخرج، كتاب الصيام، باب بيان الترغيب قي صوم شعبان، 244/2: رقم الحديث 3015].

قال ابن حجر: "وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن أحمد فأدخل بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصرّحاً فيه بالتحديث بينهما"(2).

12- وجود النكات العلمية:

تشتمل المستخرجات على بعض النكات العلمية، وهذه النكات قد تأتي في السند وقد تأتي في المتن، وقد استفاد ابن حجر منها في كتابه فتح الباري، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- روى البخاري من طريق سعيد بن تليد قال: حدثني ابن وهب، حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره، عن أبي الأسود، عن عروة، قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعًا، ... الحديث)(3).

في سند هذا الحديث راو مبهم هو قول البخاري (وغيره)، وهذا الإبهام لا يضر بالرواية لكون الاعتماد فيها على عبد الرحمن بن شريح. وقد بين ابن حجر أن هذا الراوي هو ابن لهيعة، وأن البخاري أبهمه لضعفه. وقال ابن حجر: "حتى وجدت الإسماعيلي أخرجه من طريق حرملة بغير ذكر ابن لهيعة، فَعرفت أن ابن وهب هو الّذي كان يجمعهما تارة ويفرد ابن شريح تارة"(4).

ب- وروى البخاري قال: حدثنا عياش بن الوليد، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا سعيد، قال: سمعت النضر بن أنس بن مالك، يحدث قتادة قال: كنت عند ابن عباس وهم يسألونه، ولا يذكر النّبي ﷺ حتّى سُئِل، فقال: سمعت محمدًا ﷺ يقول: (مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ يَوْمَ القِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ)(5).

وقد ذكر ابن حجر: عند "قوله (سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة) أن سعيد بن أبي عروبة كان كثير الملازمة لقتادة، فاتفق أن قتادة والنضر بن أنس اجتمعا، فحدث النضر قتادة فسمعه سعيد وهو معه. ثم ذكر أن الإسماعيلي(6) رواه من طريق خالد بن الحارث، عن سعيد، عن قتادة، عن النضر بن أنس، وقال: "وقوله عن قتادة من المزيد في متصل الأسانيد(7)، فإن

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، صلاة التراويح، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر، 47/3: رقم الحديث 2019].

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج261/4).

(3) البخاري، الجامع الصحيح، الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، 100/9: رقم الحديث 7307].

(4) ابن حجر، فتح الباري، (ج283/13).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ، 169/7: رقم الحديث 5963].

(6) خرجه من المحدثين غير الإسماعيلي الطبراني وأبو عوانة في رواياتهم، وهو كما يلي:

روى الطبراني قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَائِلَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»

وروى أبو عوانة قال: حدثني جعفر الطيالسي، قال: حدثنا قيس بن حفص، قال: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، أنه حدثهم، قال: كنت جالسًا عند ابن عباس، فجعلوا يسألونه فيفتيهم، ولا يذكر فيما يفتيهم رسول الله ، حتى أتاه رجل من أهل العراق فقال: إني أصور هذه التصاوير فما تقول فيها؟ قال: ادنه، ادنه، سمعت رسول الله يقول: "من صور صورة في الدنيا، كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ". انظر: الطبراني، المعجم الكبير، 204/12: رقم الحديث 12900]؛ وأبو عوانة، المستخرج على صحيح مسلم، ط الجامعة الإسلامية، 67/17: رقم الحديث 9239].

(7) "المزيد في متصل الأسانيد": هو أن يزيد أحد الرواة في الإسناد المتصل رَاوٍ على سبيل الخطأ والوهم مما لم يذكره غيره. للمزيد انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص286)؛ والسيوطي، تدريب الراوي (ج99/2).

كان خالد حفظه احتمل أن يكون سعيد كان سمعه من قتادة عن النضر، ثم لقي النضر فسمعه منه، فكان يحدثه به على الوجهين، وقد حدث به قتادة عن النضر من غير طريق سعيد؛ أخرجها الإسماعيلي من رواية هشام الدستوائي عن قتادة"[1].

المبحث الثالث

استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في قضايا المتن

في استخراج الإسماعيلي الأحاديث على صحيح البخاري فوائد كثيرة، وقد تقدم في المطلب السابق الفوائد التي ظهرت فيما يخدم الإسناد وقضاياه، وفي هذا المطلب سأعرض للقَضَايَا المَتْنِيَّة التي اشتمل عليها مستخرج الإسماعيلي، حيث يمكن استخلاص الفائدة من زيادة أو نقص في المتن، أو اختلاف بين الألفاظ أو غير ذلك، والتي استفاد ابن حجر منها في كتابه فتح الباري، والتي تظهر لنا بالنقاط الآتية:

1-الاخلاف في ألفاظ المتن:

قد تختلف ألفاظ الحديث بين صحيح البخاري ومستخرج الإسماعيلي، وأحياناً قد يكون بين تلك الروايات اختلافاً يسيراً في الألفاظ، حيث إن ألفاظ الحديث قد تختلف من رواية لأخرى، وذلك لجواز الرواية بالمعنى، ولكون بعض الرواة يروي جزءا من الحديث أو أجزاء منه، ولهذا فإن اختلاف الألفاظ أمر قائم في روايات الحديث، ولا يعد ذلك عيبًا في الرواية إلا وفق قواعد الجرح والتعديل وقواعد علم العلل، ومن أمثلة ذلك كما يلي:

أ-روى البخاري قال: حدثنا محمد بن عبيد الله، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي اللّه عنه، قال: (كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ تَكُونُ سُرْعَتِي أَنْ أُدْرِكَ السُّجُودَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»)[2].

ذكر ابن حجر عند قوله "أن أدرك السجود" أن رواية الكشْمِيهَنِيّ[3] وردت بلفظ "أن أدرك السّحور" وأن رواية للنّسفيّ[4] والجمهور بلفظ "أن أدرك السّجود" وهو الصواب، وبين أن رواية الاسماعيلي جاءت موافقة لرواية الجمهور حيث جاءت بلفظ "صَلَاةَ الصُّبْحِ"، وفي رواية أخرى "صَلَاةَ الْغَدَاةِ"[5].

وفي هذا المثال نجد أن ابن حجر استفاد من مستخرج الإسماعيلي في الترجيح بين روايات رواة صحيح البخاري وبيان الرواية الصواب منها.

ب- ذكر البخاري باب (إذا قضى دون حقّه أو حلله فهو جائز)، وقد وقع الاختلاف في كلمة "أو"، حيث بين ابن حجر أن هذه الكلمة جاءت الواو في بعض نسخ الصحيح بألف (أو) وفي بعضها بدون ألف.

قال ابن حجر: رأيته في رواية أبي علي بن شبويه عن الفِرَبْرِي[6] بالواو وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الإسماعيلي، لكن بقية الروايات بلفظ "أو"[1].

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، (ج393/10).

(2) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب تأخير السحور، 29/3: رقم الحديث 1920].

(3) الكُشمِيهَنِي هو أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع بن هارون المروزي، مُحدث ثقة، من أهل مكة، وتوفي سنة 389 هـ. للمزيد انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج492/16).

(4) النَّسَفِي هو العلامة المحدث أبو حفص، عمر بن محمد بن أحمد بن لقمان الحنفي، من أهل سمرقند. وكان صاحب فنون، ألف في الحديث، والتفسير، والشرط، وله نحو من مائة مصنف. فإنه ولد نحو سنة 461 هـ. وقال أبو سعد السمعاني: مات بسمرقند في ثاني عشر جمادى الأولى سنة 537 هـ. للمزيد انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج126/20).

(5) ابن حجر، فتح الباري، (ج137/4).

(6) الفِرَبْرِيُّ هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر، نسبة إلى مدينة فربر، ولد سنة 231هـ، وتوفي سنة 320 هـ. للمزيد انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبقة الثامنة عشر، الفِرَبْرِي، (ج11/15).

وكما يظهر لنا أن ابن حجر استفاد من مستخرج الإسماعيلي في ترجيح ما وقع بين نسخ الصحيح من اختلاف، ورجح به رواية على رواية، وقد نقل عن ابن بطال الصواب في ذلك حيث قال: "هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها، والصواب "وحلله" بإسقاط الألف"[2].

2-الزيادة والنقص في المتن:

إن روايات بعض الأحاديث قد تحمل زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث، سواء في أوله أو منتصفه أو آخره، وفي الروايات عند الإسماعيلي تقع زيادة لفظة أو جملة، أو زيادة أقوال؛ لم ترد في روايات البخاري، وقد ذكر ابن حجر في شرحه الزيادة والنقص في متون الروايات التي رواها الإسماعيلي في مستخرجه، وقد جعلت ما ذكره ابن حجر في أربعة أقسام كما يلي:

الأول: زيادة جملة في المتن عند الإسماعيلي: ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ-روى البخاري من طريق موسى بن إسماعيل، بسنده عن أبي سعيد، قال: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الفطر والنحر، وعن الصماء[3]، وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد[4])[5].

وعند هذا الحديث ذكر ابن حجر أن الإسماعيلي زاد عليه من طريق خالد الطحان، عن عمرو بن يحيى: (لا يواري فرجه بشيء)، ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو (ليس بين فرجه وبين السماء شيء)[6].

ب-روى البخاري من طريق أحمد بن يونس بسنده عن عباد بن تميم عن عمه أنه (أبصر النبي صلى الله عليه وسلم يضْطجعُ في المسجد رافعاً إحدى رجليه على الأخرى)[7].

وقد ذكر ابن حجر أن الإسماعيلي زاد في روايته في آخر الحديث "وإن أبا بكر كان يفعل ذلك وعمر وعثمان"، ثم قال ابن حجر: "وكأنه لم يثبت عنده ... أو ثبت لكنه رآه منسوخاً"[8].

الثاني: زيادة كلمة في المتن عند الإسماعيلي: ومن أمثلة ذلك كما يلي:

روى البخاري من طريق محمد بن يوسف بسنده عن عائشة قالت: جاء أعرابيّ إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: تُقبّلُون الصّبيَان؟ فما نقبّلهم. فقال النّبيّ صلى الله عليه وسلم: (أو أملك لك أن نزع الله من قلبِك الرحمة؟!)[9].

ذكر ابن حجر أنه جاء في رواية الإسماعيلي بزيادتين: الأولى: زيادة القَسَم بلفظ (فوالله ما نقبلهم)[10].

الثانية: زيادة (ما) للنفي بلفظ (وما أملك). قال ابن حجر: وله في أخرى (ما ذنبي إن كان إلخ)[1].

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، (ج59/5).

(2) المصدر السابق، (ج59/5).

(3) "أَنَّهُ نَهى عَنِ اشْتِمَال الصَّمَّاء": هُوَ أَنْ يتجَّلل الرجلُ بثَوبه وَلَا يَرْفع مِنْهُ جَانِبًا. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج3، ص54.

(4) الاحْتِبَاء: هُوَ أَنْ يَضُمّ الْإِنْسَانُ رجْلَيْه إِلَى بَطْنه بثَوْب يَجْمَعُهُما بِهِ مَعَ ظَهْره، ويَشُدُّه عَلَيْهَا. وَقَدْ يَكُونُ الاحْتِبَاء باليَدَيْن عوَض الثَّوب. وإِنَّما نَهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْه إلاَّ ثَوْبٌ واحِد رُبَّما تَحرّك أَوْ زَالَ الثَّوبُ فَتَبْدُو عَوْرَتُه. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، (ج335/1).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب صوم يوم الفطر، 42/3، رقم الحديث 1991].

(6) ابن حجر، فتح الباري، (ج240/4).

(7) البخاري، الجامع الصحيح، اللباس، باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى، 170/7: رقم الحديث 5969].

(8) ابن حجر، فتح الباري، (ج399/10).

(9) البخاري، الجامع الصحيح، الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، 7/8: رقم الحديث 5998].

(10) وافق الإسماعيليُّ أحمد بن حنبل في زيادته، حيث روى أحمد الحديث فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُقَبِّلُ الصِّبْيَانَ؟ فَوَاللَّهِ مَا نُقَبِّلُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا أَمْلِكُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَزَعَ مِنْ قَلْبِكَ الرَّحْمَةَ." انظر: أحمد، المسند، ج56/6: رقم الحديث 24291].

الثالث: توضيح المتن بزيادة في المستخرج:

وقعت زيادات في بعض روايات المستخرج لم تُذكر في روايات البخاري، وهذه الزيادات قد تجعل المعنى أكثر وضوحاً، ويُستفاد منها توضيح متن الحديث صحيحاً، ومن الممكن أنه يكمل القصة التي تُذكر في الرواية، ومن أمثلة ذلك كما يلي:

أ- روى البخاري من طريق عبد الله بن أبي الأسود، بسنده عن أبي مجلز، وعكرمة، قالا: قال: ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هي في العشر الأواخر، هي في تسع يمضين، أو في سبع يبقين) يعني ليلة القدر، وعن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس (التمسوا في أربع وعشرين)[2].

ذكر ابن حجر أن الإسماعيلي أخرجه[3] من طريق محمد بن عقبة عن عبد الواحد شيخ شيخ البخاري، فزاد في أوله قصة وهي: ("قال عمر: من يعلم ليلة القدر؟ فقال ابن عباس: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" فذكره)[4].

ب- روى البخاري من طريق ابن أبي مريم بسنده عن عمر بن الخطَّاب: قدم على النّبيّ صلى الله عليه وسلم سبي، فإذا امرأة من السَّبْي قد تحلُب ثدْيَها تسْقِي، إذَا وجدت صبيًّا في السَّبْي أخذته، فألصقته ببطنها وأرضعته، فقال لنا النّبيّ صلى الله عليه وسلم: (أترَوْن هذه طارِحة ولدها في النّار؟) قلنَا: لا وهيَ تقْدر على أن لا تطرَحه. فقال: (لله أرحَم بعباده من هذه بولدها)[5].

قال ابن حجر تعليقًا على القصة التي وردت عند البخاري (إذا وجدت صبيّاً في السبي أخذته فألصقته ببطنها): "حذف منه شيء وبينته رواية الإسماعيلي ولفظه (إذا وجدت صبيّاً أخذته فأرضعته فوجدت صبيّاً فأخذته فألزمته بطنها)، وعرف من سياقه أنها كانت فقدت صبيها وتضررت باجتماع اللبن في ثديها، فكانت إذا وجدت صبيًّا أرضعته ليخف عنها فلما وجدت صبيها بعينه أخذته فالتزمته"[6].

الرابع: نقص جملة أو كلمة في متن الحديث:

أحياناً تأتي الرواية من طريق أحد الرواة ناقصة عند الإسماعيلي، وهذا الاختلاف قد يقع من أحد رواة الرواية، فيمكن أن تتغير الألفاظ من أجل الراوي يروي الحديث بمعناه، ومن أمثلة ذلك كما يلي:

أ- روى البخاري من طريق عثمان بن أبي شيبة ومحمد (يعني ابن سلام)، عن عبدة بن سليمان، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم)، فقالوا: إنك تواصل، قال: (إني لست كهيئتكم إني يطعمني ربي ويسقين)، قال أبو عبد الله: "لم يذكر عثمان[7] رحمة لهم"[8].

قال ابن حجر: "وقد أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مسنديهما، عن عثمان وليس فيه "رَحْمَةً لَهُمْ"، وأخرجه الإسماعيلي عنهما كذلك"، وقال بعد ذلك: "وقد رواها الإسماعيلي عن جعفر الفريابي، عن عثمان، فجعل ذلك من قول النّبي ﷺ، ولفظه: (قَالُوا إِنَّكَ تُوَاصِلُ قَالَ إِنَّمَا هِيَ رَحْمَةٌ رَحِمَكُمُ اللَّهُ بِهَا؛ إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ الْحَدِيثَ)"[9].

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، (ج430/10).

(2) البخاري، الجامع الصحيح، صلاة التراويح، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر، 47/3: رقم الحديث 2022].

(3) روي الإسماعيلي عن محمد بن عقبة عن عبد الواحد عن عاصم عن أبي مِجْلَزٍ وعكرمة.

(4) ابن حجر، فتح الباري، (ج261/4).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، 8/8: رقم الحديث 5999.

(6) ابن حجر، فتح الباري، (ج430/10).

(7) قوله: "قال أبو عبد الله"، هو المصنف. و"لم يذكر عثمان"، أي ابن أبي شيبة شيخه في الحديث المذكور. انظر: ابن حجر، فتح الباري، (ج204/4).

(8) البخاري، الجامع الصحيح، الصوم، باب الوصال، ومن قال: «ليس في الليل صيام»، 37/3، رقم الحديث 1964.

(9) ابن حجر، فتح الباري، (ج204/4).

3-إزالة الشك في المتن:

من الممكن أن يرد الشك في رواية البخاري، فتأتي رواية المستخرج تزيل هذا الشك في متن الحديث، وقد استفاد ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي في إزالة الشك، ومن الأمثلة على ذلك:

أ-روى البخاري قال: حدثنا عبيد بن إسماعيل، حدّثنا أبو أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهليّة أن يعتكف في المسجد الحرام – قال: أراه قال ليلة: –، قال له رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَوْفِ بِنَذْرِكَ)[1].

وكما هو واضح أن عبارة: "قال أراه ليلة"، هي عبارة شك، وقد ذكر ابن حجر أن الإسماعيلي روى الحديث من غير شك فقال: "رواه الإسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك"[2].

4-تسمية من ذكر بلقبه في المتن:

قد يذكر الرجل من الصحابة بلقبه في متن الحديث، وتكون معرفة اسمه من خلال رواية أخرى، ولهذا كانت روايات الإسماعيلي معينة على بيان اسم من ذكر بلقبه، ومثال ذلك الآتي:

أ- روى البخاري قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: قلت لأبي أسامة: أحدثكم الأعمش: سمعت شقيقًا، قال: سمعت حذيفة، يقول: (إن أشبه الناس دلاً وسمتًا وهديًا برسول الله صلى الله عليه وسلم، لابن أم عبد، من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع إليه، لا ندري ما يصنع في أهله إذا خلا)[3].

قال ابن حجر: "وابن أُمِّ عَبْدٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ بِلَفْظِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ"[4]. ومن هذا يتبين أن رواية البخاري ذكرت ابن مسعود بلقبه، في حين أن رواية الإسماعيلي ذكرت ابن مسعود باسمه.

5-شرح كلمة في المتن:

أحياناً يكون في الرواية ألفاظ بحاجة إلى شرح، وقد جاء في مستخرج الإسماعيلي ما يبين معنى الحديث ويعين على فهمه، وقام ابن حجر بتسجيل ذلك في شرحه، ومن الأمثلة على ذلك الآتي:

روى البخاري من طريق خالد بن مخلد بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الرحم شجنة من الرحمن، فقال الله: من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته)[5].

قال ابن حجر: "وقال الإسماعيلي معنى الحديث أن الرّحم اشتق اسمها من اسم الرحمن فلها به علقة، وليس معناه أنها من ذات الله؛ تعالى الله عن ذلك"[6].

6-بيان الحديث المختصر:

قد يروي البخاري الحديث مختصراً لعدة أسباب، ونجد الإسماعيلي رواه تامّا من غير اختصار، ونجد استفادة ابن حجر من ذلك، حيث يبين الاختصار الذي حصل في رواية البخاري، ومن الأمثلة على ذلك:

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، الاعتكاف، باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم، 51/3، رقم الحديث 2043.

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج284/4).

(3) البخاري، الجامع الصحيح، الأدب، باب في الهدي الصالح، 25/8: رقم الحديث 6097.

(4) ابن حجر، فتح الباري، (ج510/10).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، الأدب، باب من وصل وصله الله، 6/8: رقم الحديث 5988].

(6) ابن حجر، فتح الباري، (ج418/10).

أ- روى البخاري قال: حدثنا موسى، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عمارة، حدثنا أبو زرعة، قال: دخلت مع أبي هريرة، دارًا بالمدينة، فرأى أعلاها مصورًا يصور، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا حبة، وليخلقوا ذرة، ثم دعا بتور من ماء، فغسل يديه حتى بلغ إبطه)، فقلت: يا أبا هريرة، أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: منتهى الحلية[1].

قال ابن حجر: "في هذه الرواية اختصار، وبيانه في رواية جرير بلفظ (فتوضأ أبو هريرة فغسل يده حتّى بلغ إبطه، وغسل رجليه حتّى بلغ ركبتيه) أخرجها الإسماعيلي، وقدمَ قصَّة الوضُوء على قصَّة المصوّر"[2].

ب- روى البخاري قال: حدثنا عثمان بن الهيثم - أو محمد عنه- عن ابن جريج أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة سمع عروة والقاسم يخبران "عن عائشة قالت: (طيّبتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بذرِيرَة[3] في حجة الوداع للحِلِّ والإحرام)[4].

فرواية البخاري جاءت مختصرة بلفظ (للحل والإحرام)، وقد بيّن ابن حجر أن الإسماعيلي أخرجه من رواية روح بن عبادة عن ابن جريج بصورة تامّةً بلفظ (حين أحرم، وحين رمى الجمرة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت)[5].

7- استفادته في جانب الأحكام الفقهية:

يستخرج الفقهاء الأحكام من الأحاديث، ويذكر شراح الأحاديث الحكم الفقهي المستنبط في كتبهم، وقد يشيرون إلى أقوال العلماء في ذلك، وبخصوص ابن حجر فقد استفاد من مستخرج الإسماعيلي في جانب الحكم الفقهي، ومثال ذلك الآتي:

روى البخاري قال: حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا يحيى، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها، "قالت: (كان النبي صلى الله عليه وسلم، يعتكف في العشر الأواخر من رمضان، فكنت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله، فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء، فأذنت لها، فضربت خباء، فلما رأته زينب ابنة جحش ضربت خباء آخر، فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأخبية، فقال: «ما هذا؟» فأخبر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ألبر ترون بهن» فترك الاعتكاف ذلك الشهر، ثم اعتكف عَشْرًا من شوَّالٍ)[6].

ونقل ابن حجر عن الإسماعيلي قوله: "فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم، لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام"[7].

وبهذا يتبين أن الإسماعيلي استنبط من هذه الرواية جواز الاعتكاف بغير صوم، وأن ابن حجر استفاد من مستخرج الإسماعيلي في هذا المجال.

الخاتمة

بعد دراسة الموضوع ومناقشة مسائله وقضاياه، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. ظهر من خلال الدراسة الفوائد الجمة التي يمكن أن يستفيدها الدارسون من المستخرجات ومنها مستخرج الإسماعيلي.
2. برزت مكانة ابن حجر العلمية وظهرت شخصيته الفذة وبراعته في التقاط الفوائد والفرائد التي اشتمل عليها مستخرج الاسماعيلي.

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، اللباس، باب نقض الصور، 167/7: رقم الحديث 5953].

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج386/10).

(3) الذّريرة: نَوْعٌ مِنَ الطِّيبِ مجموعٌ مِنْ أَخْلَاطٍ. انظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، (ج157/2).

(4) البخاري، الجامع الصحيح، اللباس، باب الذريرة، 164/7، رقم الحديث 5930].

(5) ابن حجر، فتح الباري، (ج371/10).

(6) البخاري، الجامع الصحيح، الاعتكاف، باب اعتكاف النساء، 48/3، رقم الحديث 2033].

(7) ابن حجر، فتح الباري، (ج276/4).

3. أظهرت الدراسة أن استفادة ابن حجر من مستخرج الإسماعيلي كانت واسعة، وأنها شملت أسانيد الأحاديث ومتونها.

4. ظهر من الدراسة أهمية المستخرجات في الدراسات الحديثية، وضرورة رجوع الباحثين إليها؛ وبخاصة في الأبحاث ذات العلاقة بالصحيحين.

5. برز في البحث مكانة مستخرج الإسماعيلي بين المستخرجات المخرجة على صحيح البخاري.

6. بينت الدراسة من خلال مستخرج الإسماعيلي أهمية المستخرجات في حل بعض الإشكالات التي ظهرت في اختلاف نسخ الجامع الصحيح للبخاري.

7. اشتمل كتاب المستخرج للإسماعيلي على نكات علمية كثيرة؛ كشف عنها نص ابن حجر عليها واستفادته منها.

8. توصلت الدراسة إلى أن استفادة ابن حجر في مجال الأسانيد وقضاياها كان أكثر منه في مجال المتون، ويعود ذلك إلى أن المستخرجات تأتي بطرق جديدة للأحاديث، بالإضافة إلى أن الموضوعات الخاصة بالأسانيد أكثر من الموضوعات الخاصة بالمتون.

9. يعدُّ كتاب المستخرج أكثر المستخرجات التي اعتنى بها ابن حجر، ورجع إليها واعتمد عليها؛ مما يُبرز مكانته بين المستخرجات الأخرى.

10. مدى استفادة ابن حجر في الفتح من مستخرج الإسماعيلي؛ للزيادة في تقوية أحاديث البخاري، خاصة فيما انتُقد عليه من قبل الدارقطني في التتبع، وغيره من العلماء، وفيما يتعلق ببعض رواة البخاري المتكلَّم فيهم.

التوصيات:

1- دراسة منهج ابن حجر في التعامل مع جميع المواضع التي استفادها من مستخرج الإسماعيلي في استقراءٍ تام.

2- دراسة المستخرجات الأخرى، كمستخرج أبي نعيم، وأبي عوانة.

المصادر والمراجع

ابن الأثير الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني (606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ/ 1979م.

الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس. (371هـ). المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي. تحقيق: زياد محمد منصور. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1410هـ.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق محمد زهير الناصر، ط1، بيروت، دار طوق النجاة، 1422هـ.

البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، (2009م). مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، ط1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الشافعي. (1403هـ). شرح السنة. تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط1، دمشق، المكتبة الإسلامية.

بكار، محمد، وناجي، أحمد، علم تخريج الأحاديث أصوله -طرائقه- مناهجه، ص 23، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1432هـ/2011م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردِي. (2003 م). السنن الكبرى. تحقيق محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت، دار الكتب العلمية.

الترمذي، محمد بن عيسى السلمي، (1975م). الجامع الصحيح، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، ط2، مصر.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1407 هـ/ 1987م.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. (1951م). الجرح والتعديل، تحقيق المعلمي اليماني، ط1، بيروت.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. (1427هـ-2006م). علل ابن أبي حاتم، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد وآخرون، ط1، الرياض.

ابن حبان، محمد بن حبان البستي. (1414هـ). صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. (1425هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. (1403هـ). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)، تحقيق عاصم القريوتي، ط1، عمان مكتبة المنار.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (1326هـ)، تهذيب التهذيب، ط1، حيدر آباد، دائرة المعارف النظامية، 1379هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وآخرين، ط1، بيروت، دار المعرفة.

الحميد، سعد بن عبد الله، طرق تخريج الحديث، ط1، الرياض، دار علوم السنة للنشر، 1420هـ/ 2000م.

ابن حنبل، أحمد بن محمد ابن حنبل، (2001م). المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري (311هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر. (1994م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، ط1، بيروت، دار صادر.

الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم (446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1409هـ.

الخيرآبادي، محمد أبو الليث القاسي، تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، اتحاد بكديو ديوبيند، 2004م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (2004م)، سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (1405هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، الرياض، دار طيبة، ط1.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (1430هـ). سنن أبي داود، تحقيق شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (748هـ)، تذكرة الحفاظ، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (748هـ). سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي. (1407هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، ط1، عمان: مكتبة المنار.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي (795هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمود شعبان وآخرين، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، 1417هـ/ 1996م.

رستم، محمد بن زين العابدين، المستخرج على صحيح البخاري للإسماعيلي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية(2002م)، 36، 138-228.

ابن رسلان، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي المقدسي الشافعي (844هـ)، تحقيق عدد من الباحثين بإشراف خالد الرباط، ط1، مصر، الفيوم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم،1437هـ/ 2016م.

الزبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2. القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (902هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق علي حسين علي، ط1، مصر، مكتبة السنة، 1424هـ/ 2003م.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور. (562هـ). الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وآخرون. ط1. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382هـ/ 1962م.

السمين، عبد الله بن حسين خاطر (1356هـ). حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر، مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف (427هـ). تاريخ جرجان. تحقيق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان. ط4. بيروت: عالم الكتب، 1407هـ/ 1987م.

السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف (427هـ)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط1. الرياض، مكتبة المعارف، 1404هـ/ 1984م.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (458هـ)، المحكم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2000 م.

السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين. (1435هـ). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة.

السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين. (1403هـ). طبقات الحفاظ، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، ط1، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني. (1997م). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الطبراني، سليمان بن احمد. (1994هـ). المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط1، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (806هـ)، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1423هـ/ 2002م.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. (571هـ). تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ.

العكايلة، سلطان سند، وآخرون، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004م.

علي القاري، أبو الحسن علي بن سلطان محمد. (1014هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق عبد الفتح أبو غدة، بيروت، دار الأرقم، 1014هـ.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (316هـ)، المستخرج، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، ط1، بيروت، دار المعرفة، 1419هـ/ 1998م.

ابن العيني، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (893هـ)، شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، تحقيق شادي بن محمد آل نعمان، ط1، اليمن، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، 1432هـ/ 2011م.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (170هـ)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، لبنان، دار ومكتبة الهلال.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (المتوفى نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، المكتبة العلمية.

الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس. (1345هـ). الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، ط6، بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1421هـ/ 2000م.

المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي. (742هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ/ 1980م.

مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الدعوة.

المليباري، حمزه عبد الله، والعكايلة، سلطان، كيف ندرس علم تخريج الحديث، ط1، عمان، دار الرازي، 1419هـ/ 1998م.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على. (1414هـ). لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (1421هـ). السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

قائمة المراجع المرومنة:

Abu Awaanah, A. (893). ***Al-Mustahkraj***. Commentary by Amin al-Dimashqi. Beirut: Dar al-Ma’refah.

Abu Dawud, S. (2012). ***Sunan Abu Dawud***. Commentary by Shuayb al-Arnaud. Beirut: Beirut: Muessasatu al-Risalah.

Al- Ismā‘īlī, M. (1410). ***Al-Mu‘jam Fī Asāmī Shuyūkh Abī Bakr Al-Ismā‘īlī***. Commentary by Zeyad Mansour. Al-Madinah: Maktabah al-Oloom va’l-Hikam.

Al-Akayleh S, (2004). ***Al-Wadeh fi Fanni al-Takhrij wa Dirasat al-asanid.*** Amman: Dar Al Hamed for Publishing and Distribution.

Al-Baghawī, M. (1403). ***Sharh as-Sunnah***. Commentary by Shuayb al-Arnaud. Dimashq: Al-Maktabah al-Islamiyyah.

Al-Bayhaqi, A. (2003). ***Al-Sunan Al-Kubra.*** Commentary by Mohammad Abd al-Qader. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmıyyah.

Al-Bazzar, A. (2009). ***Musnad al-Bazzar***. Commentary by Mahfouz al-Rahman. Al-Madinah: Maktabah al-Oloom va’l-Hikam.

Al-Bukhari, M. I. (2012), ***Al-Jami' Al-Sahih.*** Commentary by Shuayb al-Arnaud. Beirut: Dar al-Risalah al-Ilmiyyah.

Al-Daraqutni, A. (1405). ***Al-'Ilal Al-Warida Fi Al-Ahadith***. Commentary by Mahfouz al-Rahman. Riyadh: Dar Taibah.

Al-Daraqutni, A. (2004). ***Sunan al-Daraqutni***. Commentary by Shuayb al-Arnaud. Beirut: Beirut: Muessasatu al-Risalah.

Al-Dhahabi, M. A. O. (1985). ***Siyar Alam al-Nubala'***. Commentary by Shuayb al-Arnaud. Beirut: Dar al-Risalah.

Al-Dhahabi, M. A. O. (1998). ***Tadhkirat al-Huffaz***. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmıyyah.

Al-Farahidi Kh. (170), ***Kitab al-'Ayn***. Commentary by Mahdi al-Makhzumi, Beirut: Dar Wa Maktabat Al Hilal.

Al-Fayyoumi M. (770), ***Al-Misbah Al-Munir Fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir***. Beirut: Al-Maktaba Al-Ilmıyyah.

Al-Hamed, S. A. (2000). ***Turuq Takhrij al-Ahadith.*** Riyadh: Dar Oloom al-Sunnah.

Al-Hkalili, A. (1409). ***Al-İrshad Fi Marefat 'Ulama Al-Hadith***. Commentary by Mohamad Saed. Riyadh: Maktabah al-Rushd.

Al-Ḥkayrabādi, M. (2009). ***Takhrīj Al-Ḥadīth, Nash'atuhu Wa-Manhajīyatuh***. Amman: Dār al-Nafā'is lil-Nashr wa-al-Tawzī'.

Ali al-Qari, A. (1014). ***Sharh Nukhbat Al-Fikar Fi Mustalah Ḥadith Ahl Al-Athar (Arabic)***. Commentary by Abd Al-Fattah Abu Ghuddah. Beirut: Dar al-Arqam.

Al-Iraqi, A. (806). ***Sharh Al-Tabsirah wa'l Tadkirah***. Commentary by Abd Al-Latif wa Maher. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmıyyah.

Al-Jawhari, I. H. (1987). ***Taj Al-Lughah Wa-Sihah Al- Arabiyah***. Commentary by Ahmad Attar. Beirut: Dar al-'Ilm lil-Malayin.

Al-Kattani M. (1345), ***Al-Risalah al-Mustatrafah Libayan Mashhur Kutub Al-Sunnah Al-Musharrafah***. Commentary by Mohamad al- zamzami. Beirut: Dar al-Basha'ir al-Islamiyah.

Al-Malibari H. & al-Akayleh S, ***Kaifa Nadrusu 'Ilm Takhrij al-Hadith***. Amman: Dar al- Razi.

Al-Mizzi Y. (742), ***Tahdhib Al-Kamal fi Asma' al-Rijal***. Commentary by Bashshar Marouf. Beirut: Muessasatu al-Risalah.

Al-Nasa'i, A. (1421), ***As-Sunan al-Kubra***: Arabic, Commentary by Hasaen al-Shalbei. Beirut: Muessasatu al-Risalah.

Al-Sahmi, H. (427). ***Sualat Hamzeh***. Commentary by Mowaffaq b. Abd al-Qader. Riyadh: Maktabah al-Ma'aref.

Al-Sahmi, H. (427). ***Tarikh Jurjan***. Commentary by Mohamad Khan. Beirut: Alam Al Kotob.

Al-Sakhawi, Sh. (902). ***Fath Al-Mughith Bi Sharh Alfiat Al-Hadith - Al-'Iraqi***. Commentary by Ai Hussein. Qahirah: Maktabah al-Sunnah.

Al-Sam'ani, A. (562). Al-Ansab, Commentary by Abdarrahman al-Mu'allimi, Ḥkaydar Ābād: The Dairat al Maarif al-Osmania.

Al-Samen, A. (1356). ***Hashiyat Laqd al-Durar bi-Sharh Matn Nuhkbat al-Fikar***. Qahirah: Mustafa al-Babi al-Halabi.

Al-Ṣan'ani, M. (1997). ***Tawdīh al-Afkar Sharḥ Tanqiḥ al-Anẓar.*** Commentary by Abd al-Rahman Awaidah. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmıyyah.

Al-Suyuti, A. (1403). ***Tabaqat al-Huffaz***. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmıyyah.

Al-Suyuti, A. (1435). Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi. Commentary by Mohamad al-Feryabi. Riyadh: Dar Taibah.

Al-Tabarani, A. (1994), ***Al-Mu'jam Al-Kabir***. Commentary by Hamdi al-Salafi. Qahirah: Maktabah İbn Taymiyyah.

Al-Tirmidhi, M. I. (2014). ***Al-Jami' Al-Sahih.*** Commentary by Shuayb al-Arnaud. Beirut: Dar al-Risalah al-Ilmiyyah.

Al-Zabidi, M. (1205). ***Taj Al 'Arus Min Jawahir Al Qamus.*** Dar Al-Hidayah.

As-Subki, T. (771). ***Tabaqat Al-Shafi'iyah Al-Kubra***. Commentary by Mahmoud al-Tanahi. Qahirah: Dar Hijr.

Bakkar, M. (2011). ***'Ilm Takhrij al-Ahadith : usulih, tara'iqih, manahijih***. Qahirah: Dar al-Salam.

Hamid A.& al-Najjar M. (2008), ***Al-Mu'jam al-Wasit*** (Arabic-Arabic). Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabiyy.

Ibn Abi Hatim, R. M. (2004). ***Al-Jarh wat-Ta'deel***. Commentary by Abdarrahman al-Mu'allimi. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmıyyah.

Ibn Abi Hatim, R. M. (2006). ***Kitab al-'ılal***. Riyadh: Haled al-Jarashi.

Ibn al-Athīr al-Jazarī, M. (1979). ***Al-Nihāyah Fī Gharīb Al-Ḥadīth Wa-Al-Athar***. Commentary by Taher al-Tanahe. Beirut: Al-Maktabah al-Ilmıyyah.

Ibn al-Ayni, A. (893), ***Sharh Alfiyyat Al-iraqi Fi 'Ulum Al-hadith***. Commentary by shadi al-Nouman. Yemen: Al-Nouman Center for Research and Islamic Studies, Heritage Verification and Translation.

Ibn Asaker, A. (571). ***Tabyin Kadhib al-Muftari fima Nusiba ila al-Imam Abi al-Hasan al-Ash'ari***. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Ibn Hajar, A. (1403). ***Ta'Rīf Ahl Al-Taqdīs Bi-Marātib Al-Mawṣūfīn Bi-Al-Tadlīs***. Commentary by Asım Al-Qaryouti. Amman: Maktabah al-Manar.

Ibn Hajar, A. (1425). ***Al-Isabah fi Tamyiz al-Sahabah***. Commentary by Adel Ahmad. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmıyyah.

Ibn Hajar, A. (1968). ***Tahdhīb al-Tahdhīb***. Ḥaydar Ābād: Dā'irat al-Ma'ārif al-Niẓāmīyah.

Ibn Hajar, A. (1997). ***Fath al-Bārī Sharh Sahīh al-Bukhārī***. Commentary by Muhammad Fuad. Beirut: Maktabah Dār al-Ma'refah.

Ibn Hanbal, A. (2001). ***Musnad Ahmad ibn Hanbal***. Commentary by Shuayb al-Arnaud. Beirut: Beirut: Muessasatu al-Risalah.

Ibn Hibban, M. H. (1414). ***Sahih Ibn Hibban***. Commentary by Shuayb al-Arnaud. Beirut: Beirut: Muessasatu al-Risalah.

Ibn Khalikan, A. M. I. (1994). ***Wafayat al-Ayan wa-Anba' Abna' al-Zaman***. Commentary by Ihsan Abbas. Beirut: Dar Sadir.

Ibn Khuzaymah, M. I. (2003). ***Sahih Ibn Khuzaymah***. Commentary by Mustafa al-A'zami. Beirut: al-Maktabah al-Islami.

Ibn Manẓūr, M. (1414), ***Lisān al-ʿArab*** **[The Tongue of the Arabs]**. Beirut: Dar Sadir.

Ibn Rajab, A. (1407). ***Sharh 'ilal al-Tirmidhi***. Commentary by Hammam Said. Amman: Maktabah al-Manar.

Ibn Rajab, A. (1996). ***Fath al-Bārī Sharh Sahīh al-Bukhārī.*** Commentary by Mahmoud Sha'ban. Al-Madinah: Maktabah al-Gurabā' Aṡariyyah.

Ibn Raslan, A. (2016). ***Sharh Sunan Abi Dawod***. Al-Foyoum: Dār al-Falāḥ lil-Baḥth.

Ibn Salah, O. (643). ***Marifat Uloom Al-Hadith***. Commentary by Nur al-Din Itr. Beirut: Dar Al-Fikr.

Ibn Sidah, A. (458). ***Al-Muhkam Wa-Al-Muhit Al-A'zam***. Commentary by Abd al-Humaid al-Hendawi. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmıyyah.

Roustam, M. Z. (2002). ***Al-Mustahkraj ala Saheh Al-Buhkari lil Ismaeli***. Journal of the University of al-Imam Mohamad b. Soud al-Islami. 36, 138-228.